مشكلة الامارات الهندية وتأثيرها في مسيرة العلاقات الهندية – الباكستانية ١٩٤٧ – ١٩٤٨

طيبة خلف عبد الله [١] و وسبلة طلال ياسين [٢]
[١] قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة البصرة، العراق .
[٢] قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة البصرة، العراق .
(تاريخ القبول بالنشر: 8 أيلول 2013)

الخلاصة

سعى البريطانيون منذ احتلالهم شبه القارة الهندية الى اتباع سياسة تهدف الى زرع التفرقة في المجتمع الهندي وهي سياسة (فرق تسد). فشجعوا على اقامة مجتمعين منفصلين ومتخاصمين في الغالب مما ادى في المحصلة الى تقسيم الهند عام ١٩٤٧ الى كيانيين مستقلين – الهند وباكستان – .

كانت فكرة التقسيم تنص على ان المناطق والولايات ذات الاغلبية المسلمة ستكون ضمن اطار الدولة الباكستانية ، فيما ستنظم الولايات والمناطق ذات الاغلبية الهندوسية للدولة الهندية .

كان التقسيم معقداً ، لانه قائم على اسس دينية واثينية اولاً ولانه لم يأخذ في الحسبان توازن القوى البشرية والاقتصادية والاستراتيجية ثانياً . فقد تمت هجرة معاكسة بين البلدين وحدثت مذابح وبرزت مشكلات تسببت في حروب دامية ، منها مشكلة الامارات الهندية التي اعطاها قرار التقسيم الحرية في ان تظل مستقلة او تختار الانضمام الى الهند او باكستان ، مع مراعاة الوضع الجغرافي والعوامل الاقتصادية والاستراتيجية ، ثم رغبات الشعب ، غير ان تطبيق هذا الامر في الواقع كانت له بعض الاستثناء ات الخطيرة .

فمثلاً كان ضم كشمير للهند من قبل المهراجا امراً قانونياً بينما انضمام امارة جوناكدة وحيدرآباد الى باكستان غير قانوني ، حيث ان كلتا الحالتين كان الحاكم يختلف من حيث الديانة عن غالبية الشعب .

وبسبب هذه المشكلات دخل البلدان في حروب دامية حالت دون اقامة علاقات طبيعية بينهما .

الكلمات الدالة: دولة الهند ، دولة باكستان ، مشكلة الامارات الهندية .

المقدمـة

مباحثات التقسيم والاستقلال

احتلت بريطانيا شبه القارة الهندية منذ مطلع القرن التاسع عشر واستمر هذا الاحتلال حتى عام ١٩٤٧ . وقد انشأ البريطانيون اثناء حكمهم المباشر للهند نظاماً ادارياً فعالاً وشاملاً فقسمت الهند الى قسمين : (أ) الهند البريطانية (ب) الولايات والامارات الهندية ، التي بلغ عددها حوالي (٦٦٥) ولاية وامارة متباينة في المساحة والسكان ومنفصلة ادارياً وتابعة سياسياً وعسكرياً الى حكومة الهند [١] .

في ٢٠ من شباط عام ١٩٤٧ صرح كليمنت اتلي [٢] (Kalement Attlee) رئيس الوزراء البريطاني عن عزم الحكومة البريطانية الانسحاب من الهند في موعد لا يتعدى حزيران ١٩٤٧ [٣] ، وقد رحب حزب المؤتمر الوطني الهندي [٤] بالقرار البريطاني لتسليم الحكم الى الهنود قبل حزيران ، اما عن موقف الرابطة الاسلامية [٥] ، فقد دعت لبحث الوسائل لتسليم السلطة حسب الموعد المحدد ، الا انها ظلت مصرة على موقفها بأنها لن تدخل في مفاوضات مع حزب المؤتمر الهندي ما لم يقبل مشروع باكستان وتكون اساساً لكل المفاوضات مع حزب المؤتمر [٦] .

في هذا الجو السياسي وصل نائب الملك الجديد مونتباتن[٧] (Mountbatten) الى دلهي في ٢٢ آذار عام ١٩٤٧، ليشرف على الترتيبات الضرورية قبل الانسحاب[٨] . بدأ الاخر مباحثاته مع غاندي [٩] في الثلاثين من آذار ولغاية الرابع من نيسان في خمسة لقاءات منفصلة احداها عن الاخرى ، واقترح خلالها غاندي ان يعطي محمد علي جناح [١٠] رئاسة الوزراء ، الا ان الاقتراح لم يصل الى الاخير ، فناقش الامر اولاً مع نهرو [١١] والذي رفض الاقتراح . ويبدو ان مونتباتن كان ميالاً لنهرو لانه سبق وقد التقى به في الملايو ، قبل سنة من تعيينه نائباً للملك وبدأت بينهما ثقة وصراحة وتحولت الى صداقة [١٢] .

وفي ٥ نيسان ١٩٤٧ بدأ مونتباتن مناقشاته مع محمد علي جناح الذي اكد " هناك حل واحد عملية جراحية للهند والا فأن الهند ستهلك جميعاً " واضاف " انه من جانب المسلمين هناك رجل واحد يمكن التعامل معه نفسه فقد اعترف السيد غاندي انه لا يمثل أحداً رغم إن لديه نفوذ كبير، وكل من نهرو وباتل يمثل وجهة نظر مختلفة في حزب المؤتمر الوطني الهندي ولا يستطيع احد منهما اعطاء جواب صريح نيابة عن الحزب " [١٣] . تجدد لقاء مونتباتن مع محمد علي جناح في العاشر من نيسان لمدة ثلاث ساعات وخرج بنتيجة انه من الصعب الجدال مع محمد علي جناح وفكره مركزاً على باكستان [١٤] .

ومع تجدد اعمال العنف الطائفي في الرابع عشر من نيسان وبخاصة في البنجاب ، التي كانت تضم مجاميع كبيرة من الهندوس والسيخ والمسلمين [١٥] . حاول مونتباتن في اليوم الثاني ايقاف ذلك عن طريق دعوة كل من غاندي ومحمد علي جناح باصدار بيان مشترك يستنكران فيه النزاع الطائفي الدموي الدائر في البلاد مع التنديد باعمال العنف [١٦] .

حاول مونتباتن ان يجعل القارة الهندية موحدة تحت سلطة مركزية ، بعد تقسيمها الى ثلاث مناطق . ومرة اخرى رفضت الرابطة الاسلامية هذا الامر متمسكة بدولة باكستان المستقلة عن الهندوس ، واكدوا بأنهم سيقاتلون حتى الموت اذا ما سلمت السلطة الى الاكثرية الهندوسية [١٧] . اصبح مونتباتن على يقين عن عدم امكانية التوصل الى اتفاق حول فرض هند موحدة ، فقرر السفر الى لندن لاطلاع القادة البريطانيين على دقائق الوضع والوصول الى طريقة لانهاء الحكم البريطاني في الهند . والملاحظ من محادثات مونتباتن في لندن ان القبول باستقلال باكستان هو امر لا مناص منه حتى من حزب المؤتمر الهندي [١٨] .

بعد عودته الى الهند اعلن مونتباتن خطته في الثاني من حزيران التي مهدت الظروف لتأسيس دولة باكستان التي تتألف من القسم الشمالي الغربي من الهند ومن البنغال الشرقية ، اما الاقاليم المشتركة امثال البنجاب واقليم الحدود الشمالية الغربية والسند وبلوشستان وقسماً من آسام فقد كانت ستخضع للاقتراع بأمر انتمائها ، اعفت الخطة دويلات الامارات من ولائها للعرش وحثتها على الانضمام اما للهند او الى باكستان [١٩] .

اما بالنسبة الى نقل السلطة فقد اقترحت خطة مونتباتن تقسيم الهند الى دولتين تدار شؤونها خلال فترة الانتقال على غرار الدومنيون ويكون نائب الملك حاكماً عاماً للقسمين . وقد حظيت الخطة بموافقة الرابطة الاسلامية وحزب المؤتمر الوطني الهندي [٢٠].

وجاء تعجيل بريطانيا في نقل السلطة تبعاً للظروف التي عانت منها بعد خروجها من الحرب ، اضافة الى انها لم تعد تستطيع ان تتحمل نفقات الجيش الهندي داخل الهند ، ومشاكل الهندوس والمسلمين ورأت ان من مصلحتها نقل السلطة الى دولتين .

في تموز ١٩٤٧ قدم الى البرلمان البريطاني مشروع قانون استقلال الهند ، وقد وافق كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات البريطاني على القرار و وقعه ملك بريطانيا جورج السادس في ١٨ تموز [٢١] . وهكذا تشكلت في العشرين من تموز حكومتان مؤقتتان لكل من الهند وباكستان ، واختير مونتباتن حاكماً عاماً للهند و باكستان للفترة من الخامس عشر من آب عام ١٩٤٧ ولغاية الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٤٨ [٢٢] . غير ان المجلس التأسيسي الباكستاني رفض اختيار مونتباتن لانه كان ميالاً الى حزب المؤتمر الوطني

الهندي ، واختار محمد علي جناح حاكماً عاماً لباكستان في الخامس عشر من آب ١٩٤٧ [٢٣] .

وقد اقترن التقسيم بكثير من الحوادث الخطيرة بين المسلمين والهندوس ، كما ترتب على التقسيم حركة هجرة ضخمة بين جزئي البلاد [٢٤] .

مشكلة الامارات الهندية

عند اعلان الاستقلال وقرار الحكومة البريطانية بأنها ستتنازل عن سيادتها على الامارات الهندية فتصبح الاخيرة حرة ومستقلة في تقرير مصيرها ومع نصيحة مونتباتن للامراء بالانضام اما للهند او لباكستان مراعين في ذلك الموقع الجغرافي اضافة الى رغبة حكام هذه الولايات [٢٥] . وهذا ما حدث مع معظم الولايات والامارات، غير ان ثلاث امارات لم تتخذ قراراً بهذا الشأن وهي جوناكده، وحيدرآباد، وكشمير.

امارة جوناكده

تقع امارة جوناكدة شمال مدينة بومباي ولا تزيد مساحة الامارة على ١٣ الف كيلو متر مربع ، وبلغ عدد سكانها (٨٠٠) الف نسمة واكثريتهم من الهندوس واميرها مسلم[٢٦]. وفي ايلول عام ١٩٤٧ طلب الاخير الانضمام الى باكستان، وعارضت الهند ذلك لان غالبية سكان الامارة من الهندوس ولان الامارة تحيط بها الاراضي الهندية من كل جانب [٢٧] .

ونتيجة لاعلان انضمام امير الامارة لباكستان فقد احتج رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو على ذلك برسالة بعثها في ٢٢ ايلول ١٩٤٧ الى باكستان قال فيها " ان هذا القبول يشكل اعتداء صارخ على سيادة الهند ومحاولة لاحداث انشقاق في وحدة الكيان الهندي " . لم يكتف نهرو برسالة التهديد بل ذهب الى ابعد من ذلك عندما ارسل جيش الى راتشكوت على بعد ٩٣ كيلو متر من عاصمة الامارة واخذ من رئيس بلديتي بابربواد ومنغزول اللتين كانتا خاضعتين لجوناكده تصريحاً يطالبان فيه الانضام الى الهند ، بحجة ان سكان هاتين المنطقتين مضطهدون ويطالبون من الهند حمايتهم، وبعد اسابيع اقتحم الجيش الهندي امارة جوناكده و ضمت الى الهند بالقوة ، وبعدها جرى استفتاء شكلي نتج عنه مباركة الانضمام للهند [٢٨] .

لم تستطع باكستان من منع احتلال الهند للامارة و اكتفت بالاحتجاج ، وذلك لان جيش باكستان حديث التكوين ولان باكستان نفسها تعاني من مشاكل اللاجئين اضافة الى مشاكل اخرى ، فقدمت احتجاجاً لدى مجلس الامن ورد مندوب الهند لدى الامم المتحدة بشأن الامارة " للامير الحق بوصفه امير البلاد ان يقر امر الانضمام ، فاذا كان على وفاق مع شعبه بشأن الدولة التي يعتزم الانضام اليها نفذت رغبته واذا اتخذ هو رأياً اخر واتخذ الشعب رأياً آخر نفذ امر الشعب " [٢٩] .

هكذا كانت لغة الخطاب الهندي من جهة واستعمال القوة العسكرية من جهة اخرى بعد اجراءها لاستفتاء شكلي كان الغرض منه السيطرة على الامارة وبهذا خسرت باكستان جوناكده.

امارة حيدر آباد

تقع حيدرآباد جنوب الهند وتحديداً وسط ولايات بومباي ومدراس واوريسا الهندية ومساحتها (٣٥٠) الف كيلو متر مربع ومعظم سكان هذه الولاية من غير المسلمين في حين كان حاكمها مسلماً . اذ يبلغ عددهم ستة عشر مليون نسمة وعدد المسلمين فيها حوالي المليونين [٣٠] وتختلف امارة حيدرآباد عن غيرها في امتلاكها جيشاً خاصاً يبلغ عدده (٣٠،٠٠٠) جندي كامل العده والسلاح ، وتصدر الامارة الطوابع البريدية واوراق النقد الخاصة بها الى جانب الروبية[٣١].

وبعد اعلان الاستقلال اراد حاكم الامارة البقاء مستقلاً وان ينظم علاقاته مع الهند [٣٢] ، من اجل هذا دخل في سلسلة من المفاوضات مع دلهي بدأت في تشرين الثاني واستمرت تسعة اشهر دون التوصل لحل مما دفع الهند الى وسيلة جديدة للضغط هي حصار الامارة اقتصادياً [٣٣] .

لقد شبه تشرشل زعيم المعارضه في مجلس العموم البريطاني الحصار الذي فرضته الهند على إمارة حيدرأباد بالحصار الذي فرضه الاتحاد السوفيتي على مدينة برلين ، حيث قطعت الهند

العقاقير الطبية ومعدات المستشفيات والأجهزة الصحية عن الإمارة. مما اجبر حكومتها أخيرا" على حلول سلطة الهند محل السلطة البريطانية في الإشراف على شؤون الإمارة الخارجية وعلى دفاعها ولكن الهند لم ترض بذلك [٣٤] .

طالبت حكومة حيدرأباد بإجراء استفتاء وهو الذي يقرر انضمام الإمارة إلى الهند أو إبقائها مستقلة ، ورفضت الهند إجراء الاستفتاء. وصرح نهرو إن حكومته لن تغامر بقبول الاستفتاء فعليها إن تنضم إلى الهند أولاً ثم يستفتى الشعب [٣٥] .مهدداً حاكم الإمارة في لجنة مؤتمر جميع الهند بقوله: "ليس إمام حيدرأباد غير طريقين فاما الحرب واما الانضام ". بعد تهديد نهرو رفعت امارة حيدرآباد شكوى الى مجلس الامن في ايلول عام ١٩٤٨ تعلن فيها ان الهند تهدد استقلالها ، وفي صباح يوم الثالث عشر من ايلول واثناء مناقشة مجلس الامن قضية حيدرآباد تقدمت الجيوش الهندية للسيطرة على الامارة تحت ذريعة " تأديب العصاة " وفي الثامن عشر من ايلول اجبرت الهند حاكم الامارة لسحب الشكوى من مجلس الامن[٣٦].

بهذا سيطرت الهند على كل من جوناكده وحيدآباد بالقوة العسكرية ولم تأبه لرغبة حاكم الامارة بالانضمام الى باكستان في جوناكده والاستقلال في حيدرآباد ، ولا بمناقشة القضية في مجلس الامن بل سارت الهند بطريق ومنطق القوة .

امارة جامو وكشمير

تقع في اقصى الشمال الغربي من شبه القارة الهندية حيث تتقاسم الحدود مع أربع دول هي الهند وباكستان والصين وأفغانستان . تبلغ مساحتها (٢٢٢)الف كيلو متر مربع ، وحدودها مع باكستان تمتد على طول ٧٠٠ ميل إما مع الهند فتمتد على طول ٣٥٠ ميل واغلب حدود كشمير مع الهند مناطق جبلية تكسوها الثلوج في الشتاء وليس لديها أي منفذ سوى فتحة طولها ٣٠ ميلاً وهي التي تسمح لوسائل المواصلات ان تصل بين الدولتين [٣٧] . ومعظم سكان الامارة من المسلمين ويشكلون نسبة ٧٧ % من عدد السكان [٣٨] .

كانت أسرة الدوغرا الهندوسية تحكم الإمارة؛ منذ عام ١٨٤٦م عندما باعها البريطانيون الى غولاب سنغ زعيم الأسرة بمبلغ سبعة ملايين ونصف مليون روبية بموجب اتفاق امرتسار في السادس عشر من آذار عام ١٨٤٦ . وكان الغرض منها اضعاف قوة السيخ ، كما ان تنصيب حاكم الامارة من الاقلية يجعلها في حاجة ماسة لبريطانيا [٣٩] .

عانى المسلمون من الظلم و الأمرين طبقا للقانون الذي يقضي بسجن كل شخص مسلم لمدة عشر سنوات في حالة ذبحه لبقرته الخاصة للإفادة من لحومها إضافة إلى إن للمهراجا سلطة امتلاك كل الاراضي الزراعية . كما حرم المسلمين من تولي المناصب الكبيرة في الجيش وفي الإدارة المدنية ، إضافة إلى منع الخطابة وحرية التعبير عن الرأي [٤٠] .

ومنذ عام ١٩٣١ ، بدأ أهالي كشمير يعبرون عن غضبهم بتظاهرات قمعها المهراجا [٤١] ، دفع المسلمين الى تنظيم انفسهم ، فشكلوا حزباً سياسياً اسلامياً في السادس عشر والسابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٣٢ سمي بـ ((المؤتمر الاسلامي لعموم جامو وكشمير)) [٤٢] . واصبح منظمة رئيسية معارضة للمهراجا ، وعندما جرت انتخابات الجمعية التشريعية في كشمير عام ١٩٣٤ احرز حزب المؤتمر الاسلامي نجاحاً ، اذ فاز بـ (١٦ مقعداً من اصل احدى وعشرين مقعداً مخصصة للمسلمين وعشرة مقاعد للهندوس واثنان للسيخ) [٤٣] .

عند اعلان التقسيم كانت هناك ثلاث قوى سياسية في كشمير وهي [٤٤] : -

١ – المؤتمر الوطني بقيادة الشيخ محمد عبد الله – الذي انشق عن المؤتمر الاسلامي –كان يرغب بالانضمام للهند .

٢ – مؤتمر مسلمي كشمير بقيادة شوردي غلام عباس الذي كان يرغب بالانضمام لباكستان .

٣ – المهراجا هاري سينغ حاكم كشمير الذي كان يفضل الاستقلال عن باكستان والهند لانه كان يعلم ان الانضام الى احدهما يعني زوال عرشه وتردد في اعلان انضمامه الى أي من الدولتين الجديدتين، لذلك وضع المهراجا اثناء التقسيم كل قادة المؤتمر الاسلامي والمؤتمر الوطني في السجون .

وبعد اعلان الاستقلال فرح اهالي كشمير وناصروا باكستان، ووفقاً لارادة الشعب اتخذ قراراً في التاسع عشر من تموز ١٩٤٧ بالانضمام لباكستان في جلسة خاصة لمؤتمر مسلمي كشمير [٤٥] . وذلك لان معظم سكان كشمير هم من المسلمين.

اما موقف المهراجا سنغ فقد تقدم برجاء الى حكومة باكستان لعقد اتفاقية معها في الثاني عشر من آب حول كل المسائل المتفق عليها مع بريطانيا وقبلت باكستان ذلك . وكان من الطبيعي ان تصبح هذه الاتفاقية فيما بعد مقدمة لانضمام كشمير الى باكستان انضماماً تاماً ، الا ان الذي كان يقصده المهراجا هو خداع حكومة باكستان واخفاءه في الوقت نفسه نواياه الحقيقية وكان هدفه الانضام للهند، وخلال الشهر نفسه امر المهراجا سكان كشمير بتسليم اسلحتهم بالمقابل رفض المسلمون ذلك [٤٦] .

دفع ذلك الكشميرين المسلمين في مقاطعة (البونش) الواقعة في الجزء الاوسط الغربي للقيام بثورة مسلحة، واستعان المهراجا بجيشه ومتطوعين من الهندوس لاخماد الثورة. فقتلوا اكثر من مائتين وسبعين الف مسلم الامر الذي جعل الباكستانيون وخاصة رجال القبائل ان يعبروا الى كشمير للدفاع عن المسلمين [٤٧] .

وفي التاسع عشر من تشرين الاول عام ١٩٤٧ انطلقت من قبائل الباثان(الباشتون) نحو كشمير عربات نقل من منطقة وزيرستان الواقعة على الحدود الشمالية الغربية لكشمير ولحقتهم فرق اخرى وفي الثاني والعشرين من تشرين الاول اقتحمت عشائر الباثان المسلحة اقليم البنجاب وكان الغرض من ذلك احتلال العاصمة سيرنكار [٤٨] . وبعد يومين اعلن ثوار البونش ورجال القبائل استقلالهم رسمياً عن المهراجا تحت اسم حكومة آزاد كشمير او كشمير الحرة [٤٩] .

لم يعد بامكان المهراجا الاعتماد على البريطانيين الذين انشغلوا بتصفية امبراطورية الهند . ولما فقد دعم حلفائه هؤلاء وخشيته من انتصار المسلمين على الهندوس في كشمير راح يطلب الدعم العسكري من الهند . فاشترطت عليه اعلان طلب الانضمام الى الهند اولاً فوافق على ذلك في السادس والعشرين من تشرين الاول [٥٠] ولم يتطلب الامر وقتاً طويلاً من الهند ، فقد ارسلت صباح اليوم الثاني قواتها العسكرية الى كشمير . وتمكنت هذه القوات من تحقيق انتصارات على الثوار الكشميريين لامتلاكها الاسلحة الحديثة اضافة الى مساندة القوات الجوية لها [٥١] .

وما ان علم محمد علي جناح بدخول القوات النظامية الهندية الى كشمير حتى اصدر اوامره في السابع والعشرين من تشرين الاول الى الجنرال دوغلاس كريسي القائد البريطاني المؤقت للقوات الباكستانية ، لارسال قوات باكستانية الى كشمير ، فاعتذر كريسي بحجة عليه اولاً اخذ الاذن من مستشاره الفرد مارشال اوشلك الذي كان القائد الاعلى للجيش الباكستاني والجيش الهندي الذي اقنع جناح بان ارسال قوات عسكرية باكستانية الى كشمير عمل غير قانوني ونصحه باجراء لقاء مع الجانب الهندي [٥٢].

وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٤٧ اجتمع مونتباتن الحاكم العام للهند – بعد اعتذار نهرو لمرضه – مع محمد علي جناح في لاهور وكانت هذه اول مباحثات هندية باكستانية تدور حول كشمير ، واتفقا على الآتي [٥٣] : –

١ – وقف اطلاق النار خلال ثماني واربعين ساعة .

٢ – انسحاب رجال القبائل والقوات الهندية على السواء ،وفي حالة عدم انسحاب رجال القبائل تقوم عملية عسكرية مشتركة هندية باكستانية ضدهم .

٣ – تعطى الصلاحية للحاكمين العامين في البلدين ادارة شؤون كشمير والترتيب لاجراء استفتاء شعبي .

وقد رفضت الهند هذه المقترحات على اساس انها دخلت كشمير لحمايتها وعبر تشريع بذلك من قبل المهراجا الهندوسي سنغ على العكس من قوات رجال القبائل الذين كانوا غزاة[٥٤].

جرت بعد ذلك سلسلة من الرسائل المتبادلة بين الجانبين الهندي والباكستاني لحل مشكلة كشمير بين الطرفين ، الا انها لم تود إلى نتيجة ،واقترحت الحكومة الباكستانية إحالة النزاع الى الامم المتحدة [٥٥] . وبينما كانت باكستان تستعد لايصال قضية كشمير غالى الأمم المتحدة وإذا بالهند تسبقها

وتبعث بالاحتجاج الى مجلس الامن في الاول من كانون الثاني ١٩٤٨ وطلبت من مجلس الامن التدخل لمنع باكستان مواطنيها المدنيين والعسكريين الاشتراك في غزو كشمير ومطالبة المواطنين الباكسانيين الامتناع عن الاشتراك في القتال عن الولاية ومنع ارسال مواد التموين [٥٦] .

اجتمع مجلس الامن في السادس من كانون الثاني ١٩٤٨ لمناقشة الشكوى الهندية ،فطلب ممثل باكستان حسن اصبهاني بتأجيل الاجتماع لاتاحة الفرصة للرد على الشكوى الهندية وتقرر ان يعقد مجلس الامن اجتماعه في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨ وفي نفس يوم اجتماع مجلس الامن بعثت باكستان بشكوى مضادة بينت فيه ان انضمام كشمير للهند تم بطرق الخديعة والعنف ،وطالبت باكستان كذلك بتعين لجنة تشرف على وقف القتال بكشمير وسحب كل الدخلاء عليها سواء اكانوا من الهند او باكستان وعودة اللاجئين لها وانشاء ادارة مدنية تمثل الشعب واجراء الاستفتاء للتأكد من رغبة شعب كشمير في انضمامه لباكستان او للهند[٥٧].

وقد استمع مجلس الامن الى ممثل الهند سوامي ايانكار في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨ الذي اتهم باكستان بالسماح لرجال القبائل بالمرور عبر اراضيها وحصولها على التجهيزات ووسائط النقل والوقود الضروري منها ايضاً ، ورد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان على خطاب ايانكار في اليوم الثاني بنفي كل التهم الموجهة ضد حكومة باكستان ، واكد ان الهند لم تفِ بالتزاماتها المالية ومعالجتها لامارة جوناكدة [٥٨] .

بعد ذلك صدر قرار من مجلس الامن في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٤٨ اوجب على الهند وباكستان الامتناع عن أي عمل يزيد الموقف خطورة [٥٩] . وطلب مجلس الامن من الهند وباكستان تقديم مقترحات كل منهما على حدة فقدمت الدولتان مقترحاتهما في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ . وقد تضمنت مقترحاتهما حسب تقرير رئيس مجلس الامن ما يأتي [٦٠]:-

١ – الرغبة في وقف القتال .

٢ – ضرورة المحافظة على وقف اطلاق النار .

٣ – ضمان حرية اجراء الاستفتاء العام .

اصدر مجلس الامن قراراً في الحادي والعشرين من نيسان يقضي بتأليف لجنة للامم المتحدة خاصة بالهند وباكستان تتألف من خمسة اعضاء [٦١] ، واجبها تقديم تقريراً الى مجلس الامن اضافة الى معاونتها لكلتا الحكومتين لاعادة الامن والنظام . وخلال جلسة مجلس الامن اتخذ قرار عرف بقرار الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٤٨ ونص على ما يأتي [٦٢] : -

١ – سحب رجال القبائل ورعايا باكستان .

٢ – سحب اكثرية الجيش الهندي مع ابقاء الحد الادنى اللازم لاقرار النظام بالتشاور مع اللجنة .

٣ – تشكيل قوات محلية لحفظ الامن والنظام في حالة عدم كفاءة هذه القوات لهذا العام فان اللجنة تستعين بقوات اما من الهند او باكستان للقيام بهذه المهمة .

٤ – تأليف حكومة ائتلافية بكشمير عند اجراء الاستفتاء .

٥ – انشاء ادارة للاستفتاء في كشمير وتخويلها كل السلطات التي تراها لازمة لذلك وتعيين سكرتير للامم المتحدة مديراً للاستفتاء .

على الرغم من تحفظ باكستان على القرار ، طالبت بتعديل بعض نصوص القرار الا انها ابدت موافقتها على اللجنة المقترحة ، اما الهند فقد تحفظت هي الاخرى على القرار وعبرت عن تحفظها على القرار فقالت انها تنظر الى القرار بغاية الحذر الا انها ستكون مسرورة لاجراء مباحثات مع البعثة [٦٣] . بالرغم من اعتراض كل من الهند وباكستان على بعض بنود خطة مجلس الامن في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٤٨ الا انهما اتفقتا على التعامل مع اللجنة المقترحة .

وقد حاولت باكستان توسيع صلاحيات اللجنة فقد طالب اصبهاني ممثل باكستان في الامم المتحدة في الثامن والعشرين من آيار ١٩٤٨ من مجلس الامن الطلب من اللجنة مناقشة كل مسائل جوناكدة والابادة الجماعية والمشاكل الاخرى التي نتجت عن التقسيم ، وتبنت سوريا طلب

اصبهاني وقدمته بوصفه مشروع قرار وحصل على اغلبية الاصوات في الثالث من حزيران ١٩٤٨ [٦٤] .

عقدت اللجنة اول اجتماع لها في جنيف في التاسع عشر من حزيران ١٩٤٨ وسميت لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان (United Nations Commission for India and Pakistan) الا انها عرفت اختصاراً بيونسب (Uncip) [٦٥] ، وقد زارت اللجنة كراتشي في السابع من تموز ١٩٤٨ ثن استقبلت في نيودلهي ، وبعد مفاوضات طويلة صدر قرار من مجلس الامن في الثالث عشر من آب ١٩٤٨ وكان نتيجة لجهود لجنة يونسب ونص القرار على [٦٦] : -

١ – وقف القتال وتعيين خط عليه .

٢ – تجريد الامارة من السلاح .

٣ – اجراء استفتاء محايد تحت اشراف الامم المتحدة لتقرير مصير الامارة وانضمامها ال الهند او لباكستان .

وقد وافقت الهند على القرار واعتبره نهرو رغبة صادقة للاسراع باحلال السلام ، اما الموقف الباكستاني فقد اعلن في السادس من ايلول ١٩٤٨ واشترطت ان تكون عملية ضم كشمير الى الهند او باكستان عبر استفتاء عام غير متحيز مع الاخذ بفقرات قرار الحادي والعشرين من نيسان وتنظيم جدول زمني لانسحاب قوات كلا البلدين ومعاملة الحكومتين الهندية والباكستانية في مسألة الاستفتاء على اساس المساواة[٦٧].

ونجحت اللجنة في تحقيق ايقاف اطلاق النار بين الدولتين، ليصبح نافذ المفعول في الاول من كانون الثاني عام ١٩٤٩ [٦٨].

ملحق رقم (١)

خارطة الهند قبل التقسيم

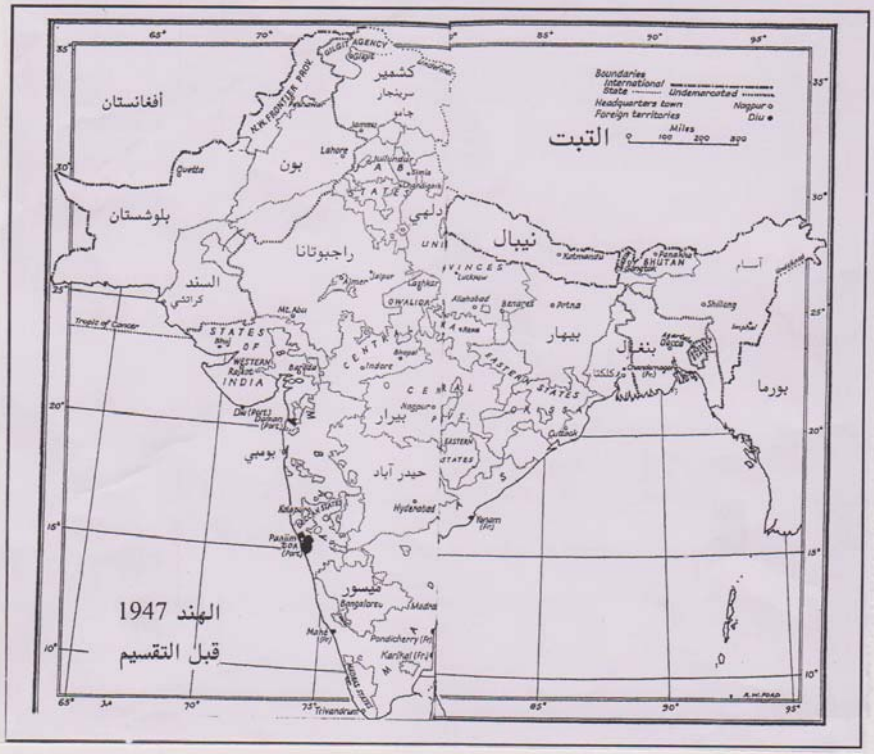

Mrchael Beecher, Nehru Apolitical Biography, Oxford, p.185

الهوامش

(١) وداد سالم محمد شلش النعيم ، العصبة الاسلامية ودورها في نشأة باكستان ١٩٠٦ – ١٩٤٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٧ .

(٢) كليمنت اتلي : ١٨٨٣ – ١٩٦٧ ، سياسي بريطاني زعيم حزب العمال ترأس الحزب عام ١٩٢٥ ، واصبح نائب رئيس الوزراء للفترة ١٩٤٢ – ١٩٤٥ في وزارة تشرشل الائتلافية . ومنذ عام ١٩٤٥ اصبح رئيساً للوزراء ، واشرف على الهند . عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية جـ ١ ، ط٤ ، ١٩٩٩ ، ص ٦٢ .

(٣) Allen Hayes Merriam , Gandhi VS Jinnah the debate over the partition of India,Calcutta, P. 125 .

(٤) للمزيد من التفاصيل عن تأسيس حزب المؤتمر الوطني الهندي ، ينظر ليلى ياسين حسين ، حزب المؤتمر الوطني الهندي ١٩١٩ – ١٩٣٠ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ وما بعدها.

(٥) وتسمى ايضاً الجامعة الاسلامية وتسمى العصبة الاسلامية وتسمى عصبة مسلمي عموم الهند . للمزيد راجع : وداد سالم شلش ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٦) صحيفة الثغر البصرية ، العدد ٢٥٨١ ، في ١٢ آذار ١٩٤٧ ، ص ٣ .

(٧) لويس مونتباتن ١٩٠٠ – ١٩٧٩ ، اميرال ودبلوماسي بريطاني واخر نائب ملك في الهند ، قسم شبه الجزيرة الهندية الى الهند وباكستان ، ترك الهند في حزيران عام ١٩٤٨ وعاد الى عمله بالقوات البحرية ، اغتيل عام ١٩٧٩ . سانشيتا سينها ومفضل خمري ، اغتيالات غيرت مجرى التاريخ ، ترجمة ، ضحى الخطيب ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٢ – ١٧٣ .

(٨) I shtiag Husain Qureshi ,The struggle for Pakistan ,Karachi ,1974 , P. 288 ; صحيفة الثغر ، العدد ٣٥٨٩ ، ٢٢ آذار ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٩) غاندي : موهانداس كارماشند (١٨٦٩ – ١٩٤٨) ولد في بلدة بورمندار كان ابوه من رجال الادارة ، اوفده الى انكلترا لدراسة القانون وعاد الى الهند عام ١٨٩١ وبعد عامين انتقل الى جنوبي افريقيا واشتغل بالمحاماة في مدينة جوهانسبرغ ، وعمل ضد التفرقة العنصرية ، سافر الى لندن عند نشوب الحرب العالمية الاولى ورجع الى الهند عام ١٩١٥ ، وبعد الحرب قام بحركة عدم التعاون وتسيير المظاهرات ، ثم مقاطعة البضائع واحراقها ثم تنظيم العصيان المدني وحكم عليه بالسجن عام ١٩٢٢ مدة ست سنوات وفي عام ١٩٣٠ قاد مسيرة الملح لمعارضة احتكار الملح فسجن عاماً ، وخرج ليشترك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ١٩٣١ ثم قاد العصيان المدني فسجن سنتين واخذ بتوجيه حزب المؤتمر الوطني الهندي اغتيل على يد متعصب هندوسي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨ . قدري قلعجي ، غاندي ابو الهند ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٥٦ ، ص ١٤ .

(١٠) محمد علي جناح : ولد في ٢٥ كانون الأول في مدينة كراتشي ، كان والده تاجراً . تلقى تعليمه الأول في مدرسة السند العليا ، ثم في مدرسة البعثة المسيحية . في عام ١٨٩٣ التحق بمعهد " لنكولن إن " في بريطانيا لدراسة القانون ، حصل عام ١٨٩٦ على شهادة المحاماة ثم عاد إلى الهند ليستقر في بومباي ، في عام ١٩٠٤ انضم الى حزب المؤتمر الوطني الهندي ، ثم انظم الى الرابطة الاسلامية عام ١٩١٣ . عمل من اجل تأسيس دولة باكستان . وكان اول رئيساً لها . توفي في ١١ أيلول ١٩٤٨ . ستانلي ولبرت ، محمد علي جناح مؤسس باكستان ، ترجمة سهيل زكار ، دمشق ، ١٩٨٦ .

(١١) جواهر لال نهرو : ١٨٨٩ – ١٩٦٤ ولد في الله اباد في مقاطعة كشمير اكمل تعليمه في بريطانيا وعاد الى الهند عام ١٩١٢ وعمل بالمحاماة وانضم الى حزب المؤتمر الوطني الهندي عام ١٩١٨ سجن ثمان مرات خلال السنوات ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ – ١٩٤٧ ، دخل في مراسلات مع محمد علي جناح عام ١٩٤٦ الا انها لم تصل الى نتيجة . بعد الاستقلال تولى منصب رئاسة الوزراء وحتى وفاته عام ١٩٦٤ . للمزيد ينظر :

Sarvepalli Gopal , Jawahar Lal Nehru Abiography , Vol . 1 , 1889 – 1947 , London , 1975 .

(١٢) Jaswant . Singh ,Jinnah India – Partition Independence , New Delhi , 2009, P. 432 ; ستانلي ولبرت ، المصدر السابق ، ٣٩٨ .

(١٣) Allen Hayes Merriam , Op , cit . , p. 126

(١٤) ستانلي ولبرت ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠ .

(١٥) حول الاحتقان الطائفي . ينظر : ميشال برشير ، صورة الزعيم جواهر لال نهرو ، تعريب نخبة من الجامعيين ، المكتبة الاهلية ، بيروت ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

(١٦) صحيفة الثغر ، العدد ٣٦١١ في ١٦ نيسان ١٩٤٧ ، ص ١ .

(١٧) وداد سالم شلش ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

(١٨) Lord Bird wood , India and Pakistan A continent Decides , New York , P.33 ; صحيفة الثغر ، العدد ٣٦٤٠ ، ٢١ آيار ١٩٤٧ ، ص ٣ .

(١٩) ل. س. ستافريانوس ، التصدع العالمي ، ترجمة موسى الزغبي وعبد الكريم محفوظ ، مجلد ٢ ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ٧٣١ ؛ Lord Bird wood , OP. cit . , P. 33 .

(٢٠) والدومنيون قانون وضعته بريطانيا لربط مستعمراتها بها من خلال منحها حكما ذاتيا .أيان ستيفز ، باكستان بلد قديم وشعب جديد ، قصة قيام باكستان وسنواتها السبع عشرة الاولى ، ترجمة نبيل صبحي الطويل ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨٦ ؛ صحيفة الثغر ، العدد ٣٦٥١ ، ٣ حزيران ١٩٤٧، ص ١.

(٢١) شريف الدين بيرزاده ، نشأة باكستان ، ترجمة عادل صلاحي ، ط١ ، جدة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٠٨ .

(٢٢) ميشال برشير ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٢٣) وداد سالم شلش ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٢٤) راجع : أيان ستيفز ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ – ٢١٤ .

(٢٥) سمعان بطرس فرج الله ، قضية كشمير بين الهند وباكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣ ، السنة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٢ .

(٢٦) إحسان حقي ، مأساة كشمير المسلمة ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠ ، ص ٧٠ .

(٢٧) عمر فروخ ، باكستان دولة ستعيش ، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥١ ، ص ٢٩ .

(٢٨) إحسان حقي ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٢٩) للتفاصيل راجع :نور الدين داود ، محنة في الفردوس ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص ٢٤٢ .

(٣٠) رأفت الشيخ ومحمد رفعت عبد العزيز، آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر، ط١، القاهرة ، ١٩٩٧، ص١٤٧ .

(٣١) علي رفاعة الأنصاري ، مجلة الثقافة ، العدد ٥١٠ في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، القاهرة ، ص ٧ .

(٣٢) رأفت الشيخ ومحمد رفعت ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٣٣) سمعان بطرس فرج الله ، المصدر السابق ص ٣٢ .

(٣٤) إحسان حقي ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٣٥) سمعان بطرس فرج الله ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٣٦) إحسان حقي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٣٧) للاختصار سنطلق عليها كشمير فقط ، محمود ابو العلا ، جغرافية العالم الاسلامي واقتصادياته ، ط٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٣ ؛ سفارة باكستان ، مسألة كشمير ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٥ .

(٣٨) ج. ب . دروزيل ، التاريخ الدبلوماسي ، نور الدين حاطوم ، ج ١ ، ط٣ ، دمشق ، ١٩٨٣، ص ٢٧٠ .

(٣٩) انعام سالم حسين وتوت ، المشكلة الكشميرية واثرها على امن شبه القارة الهندية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٨٦ .

(٤٠) احسان حقي ، المصدر السابق ، ص ١٠ .المهراجا معناها الملك العظيم استعملت بشكل اساسي للدلاله على ملوك الهندوس او حكامهم في الهند.

(٤١) للمزيد راجع : احسان حقي ، المصدر نفسه ، ص ٤٥ – ٤٦ ؛ بغداد سيدي محمد ، الصراع على كشمير في العلاقات الهندية الباكستانية ، سلسلة دراسات معاصرة ، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث ، ص ٥٠ .

(٤٢) أسهم في تأسيسه كل من الشيخ محمد عبد الله والمير واعظ محمد يوسف شاه وشوردي غلام عباس . المصدر نفسه ، ص ٥٠ – ٥١ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٤٥) اليف الدين الترابي ، الدعاية الهندية وشبهات الجهاد الكشميري، المركز الاعلامي لكشمير المسلمة ، اسلام اباد ، ص ٢٠ .

(٤٦) صلاح المختار ، جذور وملابسات الصراع الهندي الباكستاني ، مجلة دراسات عربية ، العدد ٥ ، آذار ، ص ١٧ .

(٤٧) احسان حقي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٤٨) G. W. Choudhury , Pakistan's relations with India , 1947 – 1966 , London , 1968 , p. 90 .

(٤٩) انعام سالم حسين وتوت ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٥٠) احسان حقي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٥١) ايان ستيفز ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

(٥٢) Sarfaraz Hussin Mirza , Pakistan – India Relations A chronology 1994 – 2008 , Nazaria – 1 – Pakistan Trust , Lahor , 2009 , P. 4 .

(٥٣) ايان ستيفز ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٥٤) كاظم هيلان محسن السهلاني ، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٧ – ١٩٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٠ .

(٥٥) احسان حقي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٥٦) سفارة باكستان ، المصدر السابق ، ص ١٠ ؛ صلاح المختار ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٥٧) سفارة باكستان ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ؛ Sarfaraz Hussin Mirza , OP . cit . , P . 5 .

(٥٨) كاظم هيلان محسن السهلاني ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٥٩) سفارة باكستان ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(٦٠) حول المقترحات راجع : كاظم هيلان محسن السهلاني ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ – ١٦٦ .

(٦١) تألفت اللجنة من اثنان يختارهما المجلس وهم مندوبي بلجيكا وكولمبيا وواحد تختاره الهند وهو مندوب جيكوسلوفاكيا وآخر تختاره باكستان وهو من الارجنتين . سفارة باكستان ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٦٢) انعام سالم حسين وتوت ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٦٣) كاظم هيلان محسن السهلاني ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٩ .

(٦٥) احسان حقي ، المصدر السابق . ص ١٢٤ .

(٦٦) دروزيل ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ – ٢٧١ ؛ علي عبد الله بن ناصر الالمعي ، القضية الكشميرية في الكتابات العربية المعاصرة عرض ودراسة ، ط١ ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٧ .

(٦٧) كاظم هيلان محسن السهلاني ، المصدر السابق ، ص ١٩١ – ١٩٢ .

(٦٨) دروزيل ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

Abstract:

The English government implemented the policy of (divide and rule) inside the Indian society after the occupation so it encouraged to set up two separated and disputed societies .

As a result of that , India was divided into two independent countries in 1947 – India and Pakistan .

The idea of partition said that Muslim majority areas went to Pakistan state whereas the Hindu majority areas went to Indian state .

The divition was complicated because it based on religious ground and it neglected the balance of manpower , economic power and strategic power .

Because the division was unfair , an opposite immigration happened between the two countries and a lot of Massacres happened too . Then many problems appeared and caused bloody wars . One of these problems was the Indian state problem .

The Partition resolution gave a freedom to the Indian states to be independent or to join with India or Pakistan taking into account the geographical situation and the wishes of people but the application of that had got some serious exceptions . For example . the annexation of Kashmir to India was a legal order however the annexation of jonakda and Hayder – Abad to Pakistan was illegal . In both cases the rulers were different from the people in religion and because of these problems , the two countries entered in bloody wars .